لوجود توزيع غير متساو للريوع على الافراد ، وهذا بدوره هو نتيجة تراكم الراسمال التجاري بوصفه قائما ضمن قواعد الحق البورجوازي .

كي نستطيع تحليل هذه المراتبية الاجتماعية بشكل عام ، سوف ندرس اوالية الاجور في النمط الوسيط .

نرى ، أن أجور العمل غير المنتج في النمط الراسمالي ، هي جزء يقتطع من فائض القيمة في القطاعات المنتجة ، ويخضع لمقاييس الاجور في القطاعات المنتجة . أي ان الصراع الطبقي في القطاع المهيمن ــ الصناعة ــ هو الذي يضع مقاييس الاجور في المجتمع بشكل عام .

أما في النمط الراسمالي الوسيط ، فان الاجور هي جزء يقتطع من الريع . وهي موضوع صراع بين الشرائح الاجتماعية المختلفة .

غير أن الصراع الذي تقوم به شرائح « البورجوازية الصغيرة » العاملة في القطاعات غير المنتجة (الخدمات ، التجارة) وهي القطاعات الاساسية ، لا يشكل لحظة صراع على السلطة . في المقابل ، فان الصراع الطبقي في تدرجاته المختلفة يطرح مسألة السلطة ، اي مسألة هيمنة الطبقة البورجوازية على المجتمع . أما هنا ، فان الصراع على الاجور ليس لحظـــة في صراع طبقي على وسائل الانتاج أو على السلطة . انه صراع على اقتسام الثروة . لذلك لا يستطيع اختراق آفاقه « الاقتصادية » وصولا الى المستوى السياسي . بل يقوم بدور متمايز داخل الوحدة الاساسية ، الطائفة ، التي ينعكس صراعها في المستوى السياسي ، على مجمل الاجور (زيادة حصة الطائفة في الوظائف العامة ...) أي على نسب اقتسام الثروة بين الطوائف ، الذي ينعكس بدوره على المراتبية الاجتماعية داخل كل طائفة . يقود هذا التحليل مباشرة ، الى استحالة تكون حركة سياسية خاصة بالبورجوازية الصغيرة . اذ تنضبط الشرائح البورجوازية الصغيرة باطارات الصراع السياسي العامة : أي الطوائف .

ان النتائج التي وصلنا اليها ، تعني عدم قدرة التحليل على كشف الواقع . لأن التحليل بقي حتى الآن في اطار التجزئة كواقع معطى ، حاجبا اياها بوصفها جزءا من العملية الاستعمارية . فاعتبار الطائفة ، اطارا سياسيا متماسكا ، يقودنا الى دائرية التوازن بالغلبة التي لا مخرج منها . وهذا ما تبشر به بالضبط ايديولوجية الكيان .

لنحاول طرح المسألة بشكل آخر .

وحدة الطائفة التي أشرنا اليها ليست وحدة مطلقة . فهي تخضع لتمايزات وصراعات اجتماعية « داخلية » . لكن هذه الصراعات تبقى هامشية أمام الصراع الرئيسي على السلطة . لذلك تتوحد الطائفة المارونية ، حول البورجوازية الكبرى ، لتشكل وحدة متماسكة(٤) . لأن هذه الوحدة هي شرط الغلبة المارونية من جهة ، ولأنها تقوم كذلك على رفض منطق النضال القومي باعتباره تهديدا مباشرا لوجودها كطائفة غـــالبة وكطائفة . فشرط ولادة الطائفة ، ارتبط بالتجزئة ، واعادة انتاج الكيان ــ التجزئة لا تتم الا بوجود الطائفة الغالبة .

أما « الطائفة » السنية ، فان موضوعة وحدتها تبدو أكثر تعقيدا . فاذا أخذنـــا المقياس « الاقتصادي » لشرط وحدة الطائفة ، فانه مقياس متوفر بقدر توفره في الطائفة المارونية . لكنه هنا لا يوحد الطائفة . بل تبقى مفتتة في زعامات صغيرة وكبيرة